الأمم المتحدة

S/2012/310



Distr.: General
10 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ١٩٥٩ (٢٠١٠)، الذي طلب إليَّ أن أقدم مجموعة من النقاط المرجعية لتطور مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في المستقبل ليصبح فريقا قطريا للأمم المتحدة، وكذلك القرار ٢٠٢٧ (٢٠١١)، الذي طلب إليَّ إطلاع المجلس على المستجدات بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

ووفقا للقرارين المذكورين أعلاه، جرى وضع النقاط المرجعية والمؤشرات المرفقة (انظر المرفق). وقد استُنبطت من خلال النقاش والتشاور مع حكومة بوروندي، وكذلك مع الفريق القطري الموسع للأمم المتحدة في بوروندي وفرقة عمل الأمم المتحدة المتكاملة المعنية ببوروندي في نيويورك.

(توقيع) بان **كي – مون**



160512 160512 12-33744 (A)

النقاط المرجعية لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي

عملا بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٥٩ (٢٠١٠) و ٢٠٢٧ (٢٠١١)

النقاط المرجعية	المؤشرات
١ – العملية الديمقراطية:	
مواصلة التقدم في تعزيز الديمقراطية وحل الخلافات السياسية من خلال الحوار	١-١ تزايد اتسام مؤسسات الدولة بالديمقراطية والخضوع للمساءلة والتمثيل والفعالية.
	١-٢ مواصلة الحوار بين الأحزاب السياسية والحكومة.
	١-٣ تحسين الإطار القانوني لإدارة العملية الانتخابية.
	١-٤ زيادة القدرات المؤسسية للمضي قدما نحو انتخابات عام ٢٠١٥ مع توافر الدعم المالي والتقني الدولي المناسب.
	١-٥ زيادة الملكية الوطنية للعملية الانتخابية.
	١-٦ التوصل إلى توافق آراء سياسي بين جميع أصحاب المصلحة بشأن التقدم نحو انتخابات عام ٢٠١٥.
	١-٧ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يؤمنون بمصداقية الانتخابات.
٢ – الأمن والاستقرار:	
هيكل أمني آخذ في التعزز وقابل للاستدامة يمكّن بوروندي من الاستجابة على نحو فعال للشواغل الأمنية المحلية والدولية ويحترم المعايير والحقوق العالمية في الوقت نفسه	٢-١ إحراز تقدم في نزع سلاح المدنيين وفي إدارة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
	٢-٢ إحراز تقدم في تحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن والدفاع.
	٢-٣ زيادة الرقابة المدنية على قوات الأمن والدفاع امتثالا للدستور والقوانين والأنظمة الحالية.
	٢-٤ زيادة التأهيل المهني لقوات الأمن والدفاع.
	٢-٥ زيادة ثقة السكان في قيام قوات الأمن والدفاع بتقديم خدماتها
٣ – العدالة الانتقالية:	
مواصلة التقدم في مجال العدالة الانتقالية لتعزيز حقوق الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية	٣-١ إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وفقا للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة.
	٣-٢ إنشاء المحكمة الخاصة وفقا للمشاورات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٩، وعمل اللجنة التقنية في عام ٢٠١١، والمعايير الدولية والصكوك القانونية الدولية المنطبقة.
	٣-٣ وجود آلية متابعة لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.
	٣-٤ زيادة قدرة القيادة السياسية على تحقيق المصالحة بين ضحايا ومرتكبي الجرائم التي وقعت في الماضي.
	٣-٥ زيادة مستوى الرضا عن عملية العدالة الانتقالية.
	٣-٦ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يعتقدون أن المصالحة تحققت.

النقاط المرجعية	المؤشرات
٤ – الحوكمة وبناء المؤسسات:	
زيادة سلطة الدولة من خلال المؤسسات الشرعية والديمقراطية والفعالة والخاضعة للمساءلة	٤–١ زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان، وفي الهيئات المنتخبة والمعينة على جميع المستويات.
	٤–٢ انخفاض حجم الفساد في القطاعين العام والخاص.
	٤–٣ تزايد شفافية المؤسسات الوطنية وخضوعها للمساءلة وكفاءتها.
	٤–٤ إحراز تقدم في نوعية الإدارة العامة.
٥– سيادة القانون:	
الوصول إلى نظام عدالة يتسم بزيادة استقلاليته وإمكانية اللجوء إليه وموثوقيته ويدعم حقوق الإنسان	٥–١ انخفاض نسبة المحتجزين قبل المحاكمة إلى العدد الكلي للسجناء.
	٥–٢ زيادة نسبة موظفي إنفاذ القانون المدربين في مجال قواعد السلوك المتعلقة بالاستعمال التناسبي للقوة أو الاعتقال أو الاستجواب أو الاحتجاز أو العقاب.
	٥–٣ زيادة إمكانية إطلاع للأشخاص المأذون لهم على نتائج لجان التحقيق ببساطة وبانتظام.
	٥–٤ زيادة عدد الجناة المزعومين الذن يقدّمون إلى العدالة.
	٥–٥ تحسين إدارة السجون، بهدف الامتثال لمعايير حقوق الإنسان على نحو أفضل.
	٥–٦ إحراز تقدم في اعتماد وتنفيذ تشريعات تتعلق بالقضاة، وفي التأهيل المهني للقضاة، وكذلك في تنظيم وتفعيل المجلس الأعلى للقضاة.
	٥–٧ إحراز تقدم في استقلال القضاء.
	٥– ٨ زيادة النسبة المئوية للسكان الذي يعربون عن ثقتهم في النظام القضائي.
٦ – حقوق الإنسان:	
تعميق ثقافة الحماية وتعزيز حقوق الإنسان في بوروندي	٦–١ زيادة نسبة انتهاكات حقوق الإنسان – بما في ذلك حالات الاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء – التي يحقق فيها القضاء، ونسبة الجناة الذين يُلقى القبض عليهم وتصدر أحكام عليهم و/أو ينفذون أحكاما.
	٦–٢ زيادة تواتر ودقة توقيت تقديم التقارير إلى الهيئات ذات الصلة.
	٦–٣ انخفاض حالات التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة التي يرتكبها وكيل للدولة أو أي شخص آخر يتصرف بموجب سلطة الحكومة أو بالتواطؤ معها.
	٦–٤ زيادة فعالية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال قيام منظمات المجتمع المدني بإنشاء شبكة رصد في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يسهم في أنشطة اللجنة.
	٦–٥ الاعتماد المتوالي لصكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الأولوية، وزيادة تواؤم صكوك حقوق الإنسان الوطنية مع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة.
	٦–٦ تعزيز الهياكل المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة.

النقاط المرجعية	المؤشرات
	٦-٧ إحراز تقدم في ضمان حرية وسائط الإعلام والمجتمع المدني.
٧ - التكامل الإقليمي:	
تعميق التكامل الإقليمي لبوروندي مع المشاركة الكاملة في المفاوضات السياسية والتجارية الإقليمية وغيرها من المفاوضات وتحسين تفاعل السلطات البوروندية مع آليات التعاون الإقليمي	٧-١ زيادة التجارة بين بوروندي وشركائها الإقليميين.
	٧-٢ زيادة المفاوضات والتفاعلات السياسية والتجارية مع الدول الأعضاء في الجماعات الاقتصادية الإقليمية.
	٧-٣ زيادة قدرة حكومة بوروندي على المضي قدما في عملية التكامل الإقليمي.
	٧-٤ تزايد إدراك السكان للمنافع المتأتية من التكامل الإقليمي.
٨ - التنمية الاجتماعية والاقتصادية:	
تحسين مستويات معيشة السكان، وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفئات الأكثر ضعفا، وتهيئة ظروف الانتعاش الاقتصادي	٨-١ انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.
	٨-٢ تحسين نسب القيد في التعليم الابتدائي وإتمامه.
	٨-٣ انخفاض عدد المشردين داخليا.
	٨-٤ زيادة نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٢ شهرا إلى ٢٣ شهرا المحصنين ضد الأمراض المعدية.
	٨-٥ زيادة نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى الكهرباء.
	٨-٦ تحسين معدل توظيف الشباب.
	٨-٧ زيادة عدد الشباب والنساء الذين يتمكنون من الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.
	٨-٨ تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية المؤاتية لقطاع الأعمال للاستثمار.
	٨-٩ تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين والمعادين إلى وطنهم والمشردين داخليا.
	٨-١٠ زيادة النسبة المئوية للسكان الذين يشعرون بارتفاع مستوى المعيشة.